



لجلسة مفتوحة وعلنية للبرلمان،
لا تنتهي إلا بإقرار قانون الانتخاب
الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
9 حزيران، 2017

تفصلنا عشرة أيام فقط عن انتهاء ولاية المجلس النيابي الممدّد لنفسه، وبعد أكثر من أسبوع علم تبشير اللبنانيين بالاتفاق علم مشروع قانون انتخابي يقوم علم أساس النسبية وفق ١٥ دائرة، لا تزال الطبقة السياسية تتعامل مع موضوع قانون الانتخاب باستخفاف وعدم مسؤوليّة، وتماطل فيه حسم تفاصيله، وكأنّ المهل مفتوحة ولا داعي للعجلة. ولعلّ المفارقة المثيرة للاهتمام أنّ المناقشات المتعلقة بقانون الانتخاب لا تزال تدور في الغرف المغلقة والزوايا الضيقة، محصورة بفئات سياسية معيّنة قد لا يكون هدفها تحسين التمثيل كما تدّعي، بقدر ما هو تحصين مقاعدها ومواقعها في البرلمان، وهو ما يبرّر التخبّط الحاصل علم التفاصيل التقنية في المشروع.

انطلاقاً من ذلك، تخشع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات من ترك الأمور عالقة حتّى اللحظة الأخيرة، كما جرت العادة، خصوصاً أنّ ما يطرح اليوم من تعقيدات تتصل بالنظام السياسي برّمته، وتصل لحدّ المطالبة بتعديل الدستور، وينطوي علم مزايدات طائفية هنا وهناك، يطرح أكثر من علامة استفهام، وكأنّ المطلوب تضييع الوقت لإقرار القانون تحت الضغط وبأية صيغة.

وتخشع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات أن تكون الإصلاحات الانتخابية، وفيه مقدّمها البطاقة المطبوعة سلفاً والكوّتا النسائية، وتشكيل هيئة مستقلة لتنظيم الانتخابات، ضحية المماطلة الحاصلة في هذا السياق. وتشدّد علم أنّ هذه الإصلاحات جزء لا يتجزأ من القانون الانتخابي، خصوصاً في ضوء التسريبات عن رفض قوى سياسية وازنة للعديد منها، تحت طائلة نسف القانون برّمته.

وتعرب الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات عن قلقها من احتمال اللجوء إلى تمديد ثالث للمجلس النيابي. وعليه، تعتبر الجمعية أنّ ٢٠ حزيران هو الموعد النهائي لولاية المجلس، وتطالب بإقرار قانون انتخابي يتوافق والمعايير العامة لديمقراطية الانتخابات، علم أنّ تتم دعوة الهيئات الناجبة وتحديد موعد للانتخابات في اقرب وقت ممكن. وتعتبر الجمعية أنّ أيّ مماطلة في تحديد موعد الانتخابات هي محاولة لتبرير التمديد وتجميله، خصوصاً أنّ القانون المقترح لا يلبي رغبات الشعب ولا يحقق المساواة.

وإزاء ما تقدّم، ترفض الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات تأجيل جلسة الاثنين ١٢ حزيران ٢٠١٧ إلى ١٩ حزيران ٢٠١٧، أي قبل يوم واحد من انتهاء ولاية المجلس النيابي، منبّهة إلى استحالة نقاش قانون كامل في يوم واحد، إلا إذا كان المطلوب تهريب القانون بالنّهي هي أحسن. وتطالب بتحويل جلسة ١٢ حزيران إلى جلسة مفتوحة للبرلمان لا تنتهي سوء بإقرار قانون الانتخاب، وتصرّ علم وجوب أن تكون منقولة مباشرة علم الهواء، لأنّ من حقّ الشعب أن يطلع علم تفاصيل القانون الذي يفترض أن يمارسه حقه في المواطنة بموجبه، وأن يعرف بالتالي ما الذي يتفق ويختلف عليه السياسيون. وتعتبر أنّ رفض هذا المطلب لا يعبر إلا عن نوايا مبيّنة بإخضاع قانون الانتخاب لمنطق المحاصصة، علم حساب مبدأ تحسين صحة التمثيل الذي يفترض أن يكون هو المحرك الأساس في نقاش قانون الانتخاب.